تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الخميس

التاريخ: 23 فبراير 2023

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 16407

المسؤولية الاجتماعية للقطـــاع الخـاص الخليجـي

في عام ٢٠٠٠ أصدرت «الأمم المتحدة»، الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، والذي حث جميع الدول على تشجيع الشركات لإعلاء مساهمتها في التنمية الاجتماعية. وفي رؤاها الاقتصادية لبناء مجتمع الغد، أفصحت دول الخليج النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، على أن تقوم الحكومات بالدور التنظيمي لهذا النشاط، كما أطلقت شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص في عديد من المجالات.

وفي إدراك من دول الخليج لأهمية هذه القضية، قامت بتوفير البنى التحتية اللازمة، والمدن الصناعية، والمناطق الحرة، والطاقة، وسهولة القيام بالأعمال، وتحرير المجالات التي كان دور القطاع الخاص فيها محدودًا، والتوسع في التعليم الفني والتدريب، والإعفاءات الضريبية، والتشريعات المستقرة، والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية المحفزة، وأعطته الدور الأكبر في المشتريات وعقود الأعمال الحكومية، وأبرمت اتفاقات منع الازدواج الضريبي، وتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، والتعاون الاقتصادي والتجاري مع عديد من دول العالم.

علاوة على ذلك، جعلت هذه الدول من أهداف سياستها الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية، تعزيز دور القطاع الخاص والترويج لفرصه التصديرية، سواء عبر مجالس الأعمال أو اللجان المشتركة، أو جهود سفاراتها في الخارج. فيما جعلت كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ساحة لنشاطه، متجهة إلى التبني الكامل للمواطنة الاقتصادية الخليجية. وفضلاً عن البنى التحتية المعززة لهذه المواطنة -كجسر الملك فهد بين البحرين والسعودية، والربط الكهربائي بين دول المجلس، ومشروع السكة الحديدية الخليجية- تأتي النظم الموحدة، التي أصدرها مجلس التعاون، المسهلة لتنمية التجارة البينية والمشروعات المشتركة بين شركات القطاع الخاص في دوله.

ومع استحواذ القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي، بنسب تتفاوت من دولة إلى أخرى، تبدو أهمية المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع، سواء في قيامه بهذا النشاط، أو توظيف عائداته. وفيما يبدو الالتزام الضريبي أحد أهم أوجه هذه المسؤولية في الدول المتقدمة؛ فإنه في مقابل ما يتمتع به القطاع الخاص الخليجي من إعفاءات ضريبية، وفي مقابل توفير التكلفة في كل ما سبق الحديث عنه؛ تعلو المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع، حيث غدت «ضرورية»، خاصة بعد أن أخذت الموازنات العامة لدول الخليج تنوء بما تحمله من أعباء إنفاق دولة الرفاه.

وتعني «المسؤولية الاجتماعية»، مسؤولية القطاع الخاص تجاه المجتمع، خاصة الذي نشأ فيه، ونمت فيه مؤسساته، وهو سوقه الأول، ومصدر دخله الرئيسي. وتترجم هذه المسؤولية بأبعادها في أرقام، في موازنة شركات القطاع الخاص. وتعزيزًا لهذه المسؤولية، تقوم بعض الحكومات بخصم هذه الأرقام من الوعاء الضريبي.

وتتعدد أولويات المسؤولية الاجتماعية، بحسب حاجة المجتمع، فقد تكون الأولوية خفض الانبعاثات الكربونية، أو الحد من التلوث البيئي عامة، أو ترشيد استخدام المياه والطاقة، أو توفير إسكان للعاملين في القطاع الخاص بالقرب من أماكن عملهم، أو بناء وإدارة مدارس قريبة لهم، أو تمهيد الطرق الموصلة إلى العمل، أو توفير وسائل نقل جماعي لأبناء العاملين، أو قد تقوم الشركات بإقامة مراكز تدريب لتأهيل الشباب للعمل فيها، أو بناء دور للعبادة، أو مراكز وأندية رياضية واجتماعية. وقد تكون الأولوية تعظيم الصادرات، أو استخدام المكونات المحلية، ورفع نسبتها في المنتج النهائي، أو تشغيل المعاقين وإدماجهم في المجتمع، أو تخفيض نسبة الأمية، وغيرها من الأمثلة التي تقع في نطاق البعد الاجتماعي.

وبهذا المعنى، فإن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تقتصر فقط على أنشطة العمل الخيري، حيث ترتبط بأهداف مجتمعية تسعى إليها الدولة، وعليه، فقد

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خرجت من الاختيار غير الإلزامي، إلى المجال الإلزامي، خاصة مع تبني الدولة في سياستها الوطنية التنموية «أهدافًا كبرى»، فمثلا مع تبنيها قضية «التغير المناخي»، كهدف قومي، لتقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة معينة في تاريخ معين؛ فإن كل شركة خاصة تلتزم بجزء من هذا الهدف، وتجري متابعته والمحاسبة عليه من قبل سلطات الدولة. وحين تتبنى هدف «تعميق التصنيع» -أي رفع نسبة المكونات المحلية في المنتج النهائي لكل صناعة- فإن كل شركة تلتزم بشراء احتياجاتها من هذه المكونات، ولا تقوم باستيرادها. وإذا كان الهدف العام «تخفيض نسبة البطالة»، فهنا تلتزم كل شركة بأولوية تشغيل العمالة الوطنية؛ ولهذا الغرض تصدر الحكومات قوانين أو لوائح أو توجيهات تجري متابعة الالتزام بها.

ولأن دول الخليج قد غدت -شأنها شأن باقي دول العالم- ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وإذا كان القطاع الخاص بها هو الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي، فإنه طبقًا لمبدأ المسؤولية الاجتماعية يتحمل دوره في تحقيق هذه الأهداف، وإذا كانت قيم التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من القيم الراسخة في هذه الدول، فإن هذا يساعد كثيرًا في تأطير وتنظيم العمل بالمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.

وتطبيقًا لهذا المفهوم، نشير هنا إلى مدى تعاون شركات القطاع الخاص في مملكة البحرين، حين وضعت الدولة حدًا أدنى لأجور العمالة الوطنية من حاملي الشهادات الجامعية أو المتوسطة، وحين تبنت جعل العمالة الوطنية، خيارًا مفضلاً لدى التشغيل في هذه الشركات، كما نشير إلى قيام وزارة الصناعة والتجارة عبر إدارة المواصفات والمقاييس، بتشكيل لجنة فنية لدراسة مشروع المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية (ISO 26000)، تجاوبًا مع ما أعلنته المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)، وتتضمن المواصفة «دليلاً إرشاديًا»، لمبادئ المسؤولية والشراكة الاجتماعية داخل المنشآت بأنواعها.

وبالمثل، قامت «الإمـــارات»، بتأسيس أكاديمية الإمارات للمسؤولية الاجتماعية، وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، تم إنشاء الصندوق الوطني للمسؤولية الاجتماعية للشركات، كجهاز اتحادي يعني بوضع الإطار التنظيمي لهذه المسؤولية وتوثيقها وإدارتها، كما برزت في «السعودية»، العديد من نماذج وبرامج المسؤولية الاجتماعية، التي تقوم بها الشركات، من خلال أقسام وإدارات متخصصة في مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية. فيما وضعت «الكويت»، استراتيجية دعم وطني لمزيد من الانتشار لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلاد. وفي عام ٢٠١٨، صدر النظام الموحد لمد الحماية الاجتماعية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في غير دولهم، في أي دولة عضو في المجلس، محققًا أحد جوانب المسؤولية الاجتماعية التي تلتزم بها شركات القطاع الخاص في دول المجلس.

وانعكاسًا لهذا النهج، تبرز أمثلة عديدة في جوانب المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في دول المجلس، نذكر منها قيام شركة «المراعي»، السعودية بتخصيص جائزة باسم الشركة للإبداع العلمي، وللتفوق الدراسي لطلبة التعليم العام بدول الخليج، وأخرى للطب البيطري. وقيام «مصرف الراجحي»، بالشراكة مع وزارة الصحة، بإنشاء مركز القسطرة القلبية ضمن مستشفى الرس العام، وإنشاء مركز للعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي ومكافحة التدخين ضمن مستشفى طريف العام. وفي البحرين، نجد أن مجموعة شركات «يوسف كانو»، التي تأسست عام ١٨٩٠، وتعد من أقدم التكتلات التجارية على المستوى الخليجي، قد ضربت أمثلة عديدة في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وأقامت سلسلة من المشروعات، امتدت من المراكز الصحية والعلاجية، إلى المساجد ومراكز تعليم القرآن وتدريس علومه، وقاعات للمناسبات، والمدارس.

ومن نفس المنطلق، نجد الشركات الإماراتية، مثل «موانئ دبي العالمية»، و«ماجد الفطيم»، و«مجموعة شلهوب»، تبرز المسؤولية الاجتماعية في أنشطتها، وتنظر إليها باعتبارها قيمة مضافة، وليست تكلفة. وفي الكويت، يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، التزامًا يدعم التنمية الوطنية المستدامة ورقي المجتمع، حيث تمثل قاعدة رئيسية من قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة سوق المال، ويتوجب على الشركات تخصيص نسبة من أرباحها لدعم الخدمات والمشروعات الاجتماعية في البلاد. أما في سلطنة عُمان، فقد برز دور شركة «أوكتال» الرائدة في صناعة مواد التعبئة والتغليف في التصدي لجائحة كورونا، وإمداد المجتمع ومؤسساته بمستلزمات الوقاية.

ومع تعدد مبادرات قيام القطاع الخاص الخليجي بجوانب المسؤولية الاجتماعية، يوضح «البنك الدولي»، أن المسؤولية الاجتماعية للشركات في أمريكا الشمالية وأوروبا، قد أصبحت عملاً مؤسسيًا إلى حد كبير، بينما الوضع في الشرق الأوسط وفي دول الخليج يحتاج إلى هذه المأسسة، حيث لا تزال الشركات تنظر إلى هذه المسؤولية، كوسيلة لتحسين صورتها العامة، وليس كالتزام أو مشاركة بحكم القانون في التنمية الاجتماعية والمستدامة، برغم تعدد توصيات العديد من المؤتمرات في دول الخليج التي ناقشت هذا الأمر، من بينها «مؤتمر الخليج الدولي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة»، الذي عقد في البحرين يوم ١٥ نوفمبر٢٠٢١.

ورغم أن دول الخليج تأتي في مقدمة دول الشرق الأوسط في تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقرير السنوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، الذي تصدره «المجموعة الدولية للأبحاث وتحليل البيانات»، بالتعاون مع وكالة «سيسيروف للعلاقات العامة»؛ فإن أوجه القصور في هذا المنحى الاجتماعي، قد يرجع إلى عوائق وتحديات الحوكمة للشركات في السوق الخليجي، حيث إن معظم الشركات «عائلية»، وتوظف أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة في دول الخليج. وتؤدي هذه الحوكمة إلى إقرار المسؤولية الاجتماعية كبند رئيسي في عمل الشركة، متوجهة نحو الأهداف التي تضعها السياسات الحكومية في هذا الشأن.

على العموم، تبدو الحاجة قائمة إلى اقتفاء أثر أفضل الممارسات في المسؤولية الاجتماعية، وما وصلت إليه في هذا الشأن، سواء باستراتيجية خليجية موحدة أو نظم موحدة، أو أدلة إرشادية؛ لأن القطاع الخاص سيصبح مسؤولاً عن عديد من وظائف دولة الرفاهة، التي تتبناها الحكومات الخليجية، والتي يقع عليها دور كبير في مساعدة شركات القطاع الخاص على مأسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأولوياتها، التي تختلف من بلد إلى آخر. فمثلا نجد أن «الاتحاد الأوروبي»، يشجع قيام نوع من الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص في إعمال مبدأ المسؤولية الاجتماعية، باعتبار ذلك أحد أهم طرق تحقيق النمو المستدام، ومواجهة التحديات الاقتصادية، كما أصبحت الشركات الخاصة الكبيرة في «الولايات المتحدة»، كشركة فورد أو جنرال إليكتريك، تضع لنفسها معايير خاصة لقياس مدى نجاحها في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية محليًا وعالميًا.

ليبقى السؤال هنا، هل نستطيع من التجارب الخليجية، ومن الخبرة الدولية أن نضع معيارًا خليجيًا لأفضل الممارسات، ويصبح معيار النجاح هو مدى تنفيذ القطاع الخاص الخليجي لبرامج التنمية الاجتماعية في كل دولة، أو برامج الحماية البيئية، أو غيرها من مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تحددها، هذا هو ما يتوقعه المواطن الخليجي مع تغير مسؤولية القيام بالنشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

P 11
Link

ALAYAM الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12374

عودة فريق البحث والإنقاذ البحريني من تركيا.. ناصر بن حمد:

«رافعين اسم بلادنا وين ما كانوا»

محمد بحر:

أعلن سمو اللواء الركن الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة مستشار الأمن الوطني قائد الحرس الملكي، عودة ضباط وأفراد فريق البحث والإنقاذ التابع للحرس الملكي بقوة دفاع البحرين، بعد أداء مهمتهم الإغاثية الإنسانية عملية «سواعد الغيث»؛ للبحث عن الناجين والعثور على الجرحى والمصابين والضحايا من تحت الأنقاض في المناطق المتضررة من الزلزال في تركيا بنجاح.

وقال سموه تعليقًا على الصورة: «فريق البحث والإنقاذ يعود سالمًا وغانمًا، رافعين اسم بلادنا وين ما كانوا».

P 31
Link

1000 طالب كويتي يتلقون تعليمهم في البحرين لاسيما في التخصصات الطبية

P 16
Link

الوطن ALWATAN
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6284

الألعاب الإلكترونية مؤشر خطير لانتشار السمنة بين الأطفال في البحرين

الشيباني: 15 سبباً تؤثر في حرق الغذاء بالجسم

د. طارق الشيباني خلال لقائه «الوطن» لتصوير: سهيل وازير

د. مريوان حسني

د. ياسين ابهم

منيرة المحميد

» وليد صبري

كشف الأستاذ المشارك بكلية الطب والعلوم الطبية في جامعة الخليج العربي د. طارق أحمد الشيباني عن أن هناك نحو 15 سبباً تؤثر في عملية حرق الغذاء في جسم الإنسان، موضحاً أن من بينها الطول، والوزن، وممارسة الرياضة، والحالة النفسية، وإفراز هرمونات الغدة الدرقية، وكذلك هرمون الأدرينالين، محذراً من إهمال علاج السمنة؛ لأن مضاعفاتها تؤدي مباشرة إلى الإصابة بأمراض مختلفة مثل الكبد الدهني، وتليف الكبد، وارتفاع ضغط الدم، والسكتة القلبية، والسكتة الدماغية، وأمراض الكلى، والسكري، وارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم.

وأضاف في لقاء مع «الوطن» بمناسبة تنظيم ورشة عن اضطرابات الأكل ومضاعفات السمنة في مقر كلية الطب والعلوم الطبية بالجامعة اليوم، الخميس، أن العادات الصحية الخاطئة، وخاصة مع الإفراط في تناول الغذاء من دون ممارسة الرياضة أدى إلى انتشار مرض السمنة بشكل كبير في المجتمعات، وخاصة تناول الطعام والغذاء غير الصحي، وما يتعلق بالوجبات السريعة، وبالتالي مع كثرة تناول الطعام، وعدم ممارسة الرياضة، ومن ثم عدم احتراق الطعام، ولا سيما الكربوهيدرات، حيث يتحول هذا الغذاء أو الطعام إلى دهون تخزن في بعض أعضاء جسم الإنسان، مثل الكبد، وفي الأنسجة الدهنية، وبالتالي يصاب الشخص بالسمنة، التي تصنف على أنها «مرض العصر».

وذكر أن السمنة هي أول مرض يتم تدريسه للطلاب في السنة الأولى في كلية الطب نظراً إلى خطورته وارتباطه بمجموعة مختلفة من الأمراض المزمنة والخطيرة في ذات الوقت، مثل ضغط الدم، والسكري، وأمراض القلب، والكوليسترول.

ونوه إلى ضرورة حرق كميات الطعام التي يتناولها الشخص بشكل يومي، وخاصة مع ممارسة الرياضة، حيث إن تناول كميات كبيرة من الطعام من دون حرقها يؤدي إلى تحولها إلى دهون تخزن في جسم الإنسان.

وفيما يتعلق بالإحصائيات الرسمية المعلنة في البحرين حول السمنة، والنسبة التي سجلت في المسح الصحي الوطني لعملكة البحرين 2018، وكشفت أن نسبة السمنة بين الإناث 47٪ والذكور 39٪ وأن النسبة الأعلى لانتشار السمنة كانت في الفئة العمرية من 45 إلى 59 سنة، أوضح د. الشيباني أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى الإصابة بالسمنة في البحرين، وأبرزها تناول الوجبات السريعة غير الصحية، وعدم ممارسة الرياضة، والوراثة، واستخدام الألعاب الإلكترونية وعدم ممارسة الرياضة التي تستوجب الحركة، كالسباحة وكرة القدم وكرة السلة واليد وغيرها، وقال إن الورشة سوف تناقش كذلك الجانب النفسي المتعلق بتناول الطعام، بالإضافة إلى تناول المراكز التي تتحكم في الطعام في المخ، وهي مركز الشبع، ومركز الجوع، فعندما يصبح مركز الجوع نشيطاً يشعر الشخص بالجوع، وبالتالي يبدأ في تناول الطعام، وبالتالي عند تحفيز مركز الجوع نبدأ في تناول الطعام، وإذا تم تحفيز مركز الشبع، نتوقف عن تناول الطعام، وبالتالي إذا حدث خلل في مراكز الجوع والشبع في المخ، فربما يشعر الشخص بالجوع باستمرار ويؤدي ذلك إلى تناوله كميات كبيرة من الطعام والغذاء، ومن ثم إصابته بالسمنة مستقبلاً، أو الشعور بالشبع باستمرار فيقلع عن الأكل ويصاب بالهزال الشديد. وفي رد على سؤال حول العناصر التي تؤثر في عملية حرق الغذاء في جسم الإنسان، أفاد د. الشيباني بأنها تشمل الطول، والوزن، والحجم، والجنس، والعمر، وممارسة الرياضة، وكمية الطعام، وحرارة البيئة أو الوسط البيئي، والنمو، والتكاثر، والرضاعة، والحالة النفسية، وحرارة جسم الإنسان. وهرمون الغدة الدرقية، وهرمون الأدرينالين.

وحذر من إهمال علاج السمنة وعدم ممارسة الرياضة؛ لأن مضاعفاتها تؤدي مباشرة إلى الإصابة بأمراض مختلفة مثل الكبد الدهني، وتليف الكبد، وارتفاع ضغط الدم، والسكتة القلبية، والسكتة الدماغية، وأمراض الكلى، والسكري، وارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم.

من جانبه، أوضح نائب عميد كلية الطب والعلوم الطبية للشؤون الأكاديمية، والأستاذ المشارك في علم الأدوية في جامعة الخليج العربي د. ياسين تيم أن تأثير الأدوية والعقاقير في خفض الوزن يتراوح بين 5٪ و10٪، ولا تتجاوز تلك النسبة، مؤكداً أن الأساس في علاج السمنة ومن ثم خفض الوزن هو ممارسة الرياضة.

وقال إن هناك نوعين من الأدوية التي تستخدم لعلاج السمنة وخفض الوزن، الأول الأدوية مبددة للشهية، أما الثاني فالأدوية التي تختص بامتصاص الدهون في الجسم، مؤكداً أن الأفضل هو النوع الأول الذي يختص بتبديد الشهية.

وذكر أن الأساس في علاج زيادة الوزن والسمنة هو العلاج غير الدوائي الذي يشمل تعديل نمط الحياة، مثل تناول الطعام الصحي الغني بالألياف والقليل بالسكريات والدهون وممارسة التمارين الرياضية والعلاج السلوكي، وفي حالات السمنة المفرطة التدخل الجراحي أي جراحة البدانة.

من جهته، قال رئيس قسم الطب النفسي بكلية الطب والعلوم الطبية بجامعة الخليج العربي الأستاذ الدكتور مريوان حسني إن العالم العربي بوجه عام، والمجتمع الخليجي بشكل خاص، يشهد تغيرات اجتماعية وثقافية سريعة، حيث تشير التقارير إلى زيادة الرغبة في النحافة، ونتيجة لذلك هناك ارتفاع نسبة المعرضين لخطر اضطرابات الأكل كما أن هناك ارتباطات بأعراض اضطراب الأكل ومتغيرات متعلقة باضطراب الأكل، وهذه الارتباطات تتضمن أسباباً شتى منها أسباب نفسية وبيولوجية واجتماعية.

وذكر أن أكثر أنواع اضطرابات الأكل شيوعا هو فقدان الشهية العصبي، وغالباً ما يعاني مرضى فقدان الشهية العصبي من صورة مشوهة لأجسامهم؛ فهم يعتقدون أنهم يعانون من السمنة حتى عندما يعانون من نقص شديد في الوزن.

وقال إنه من الممكن أن يتعرض الرجال والنساء في أي عمر من الأعمار إلى الإصابة بمرض فقدان الشهية العصبي لكن نحو 80٪ إلى 90٪ من مرضى فقدان الشهية العصبي هم من الإناث، كما أن العرض شائع بين الفتيات والشابات بمعدل انتشار حوالي 0.3٪ وهو أكثر شيوعا عند الفتيات المراهقات بأكثر من الضعف بمتوسط عمر يبدأ من 15 عاماً.

وأوضح أن هناك العديد من العوامل المتفاعلة التي يعتقد أنها مسؤولة عن تطوير فقدان الشهية العصبي، ومن هذه العوامل الوراثة، حيث إن تاريخ العائلة الجيني يكون سبباً قوياً لنقل مرض فقدان الشهية العصبي «التوريث المقدر هو 50٪».

وفيما يتعلق بالأنشطة أو المهن المعينة المرتبطة بارتفاع مخاطر الإصابة باضطرابات الأكل، أفاد د. ماريون بأنها تشمل، الموضة أو الرقص، أو عرض الأزياء، أو الرياضات الاحترافية. من جانبها، قالت الطالبة بالسنة الثالثة بكلية الطب والعلوم الطبية بجامعة الخليج العربي، منيرة باسم المحميد إنه انطلاقاً من مواكبة الأسبوع العالمي للتوعية باضطرابات الأكل، تهدف ورشة العمل التي تعقد اليوم إلى رفع مستوى الوعي باضطرابات الأكل من خلال مناقشة مستجدات اضطرابات الأكل بدءاً من التنظيم والتحكم في توازن الطاقة بالجسم، وحتى العروض السريرية المختلفة. وذكرت أنه في الحقيقة بعد ملاحظة النقص في الوعي والمعلومات الدقيقة حول اضطرابات الأكل في المنطقة، تحركت لإجراء بحثي الخاص الذي يهدف إلى التحقيق في انتشار اضطرابات الأكل بين طلاب الطب بصفة خاصة والشريحة العمرية للشباب ما بين 18 و24 عاماً بصفة عامة، ولم أكن أهدف فقط إلى جمع البيانات العلمية، ولكن أيضاً إلى رفع الوعي وتشجيع الآخرين على تحدي وتعزيز معرفتهم الحالية حول هذا الموضوع، حيث أمل في المستقبل أن توسع نطاق عملنا من خلال إنشاء مجتمع للتوعية باضطرابات الأكل، مقره في جامعة الخليج العربي من أجل أن يكون لدينا مزيد من الطلاب، وكذلك أعضاء هيئة التدريس والمعنيون الصينون المشاركون في رؤيتنا.

- خلل مراكز الجوع والشبع بالمخ يؤدي إلى السمنة أو الهزال الشديد
- تيم: 10٪ تأثير الأدوية والعقاقير في خفض الوزن
- حسني: 90٪ نسبة إصابة السيدات بفقدان الشهية العصبي
- منيرة المحميد: الوعي باضطرابات الأكل عبر التحكم في توازن طاقة الجسم

P 20
Link

عملية ناجحة في «رويال البحرين» لاستبدال كتف بمفصل عكسي القطبية

د. محمد الكوهجي

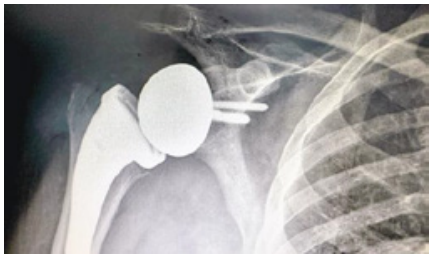

تمكن مستشفى رويال البحرين من إجراء عملية ناجحة لاستبدال الكتف بمفصل عكسي القطبية لمريض كان يشتكي من ألم شديد في كتفه الأيمن يمنعه من أداء روتينه اليومي، ليعاود المريض بعد أسبوعين أنشطته اليومية. كما أن الألم الذي كان يعاني منه انخفض بشكل ملحوظ.

ولاحظ استشاري جراحة العظام والأطراف العلوية، د. محمد الكوهجي، عند عمل أشعة سينية للمريض، وجود دليل لخشونة مفصل الكتف، وقرر حينها إجراء تصوير شامل بالرنين المغناطيسي، مشيراً إلى أن نتيجة التصوير بالرنين المغناطيسي أكدت وجود تمزق مزمن في الكفة المدوّرة مع تلف لا يمكن معالجته. يذكر أن الكفة المدوّرة هي مجموعة من العضلات والأوتار التي تثبت مفصل الكتف في مكانه وتسمح بتحريك الذراع والكتف. وغالباً ما تسبب الإصابة المزمنة في الكفة المدورة الألم، كما أنها تقيّد الحركة وقد تؤدي إلى احتكاك وخشونة في مفصل الكتف.

وقال الكوهجي: «قررنا إجراء الاستبدال العكسي للكتف بسبب أن الأوتار الموجودة لا يمكن معالجتها. ويعد هذا الإجراء هو الأفضل من أجل تحسين وظيفة المفصل وتخفيف الألم، وخصوصاً أن المفصل قد تعرض لخشونة منذ ذلك الحين».

P 20
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5245

بحث توظيف الكوادر الطبية والفنية

مدينة عيسى - وزارة العمل

التقى وزير العمل جميل حميدان، رئيس مجلس إدارة مستشفى ابن النفيس حسن العريض، وذلك في مكتبه بمبنى الوزارة.

وتناول اللقاء بحث تعزيز التعاون في مجالات توظيف الكوادر الطبية والفنية في ظل استيراتيجية مؤسسات القطاع الصحي الخاص بالاعتماد على الكفاءات البحرينية في مجالات الطب وتخصصاته، فضلاً عن السعي المشترك لاستقطاب المواطنين المسجلين لدى الوزارة من ذوي التخصصات النوعية والمهنية، وتلبية احتياجات المستشفى المستقبلية من الموارد البشرية بترشيح من الوزارة وبالتعاون مع وزارة الصحة للحصول على العناصر البحرينية الفنية والمتخصصة المؤهلة.

كما تم التطرق إلى سبل الاستفادة من المبادرات التي تقدمها الجهات الحكومية من دعم لأجور المتوظفين الجدد، وفرص التدريب المتخصص للكوادر الطبية والتقنية وتطوير الموارد البشرية البحرينية باستمرار، وذلك بالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة بما يعزز من مكانة البحرين في هذا المجال الحيوي.

P 12
Link

ياسمين خلف
yasmeeniat@yasmeeniat.com

ياسمينيات

"عابد" وحليبه الطازج

في طفولتي، وفي فريق "المخارقة" بالمنامة بالتحديد، كان دكان "عابد" وجهتي طوال اليوم لشراء الحلويات والجبس والمينو، والحليب الطازج الذي تطلب مني أمي - رحمها الله - أحياناً شراءه منه، مازلت أتذكر برودة الكيس الذي يضعه فيه، وطعمه المميز، رغم كوني من غير محبي شرب الحليب.

مرت علي هذه الذكرى، وأنا أطالع قرار وزارة الصحة بمنع أصحاب المواشي من تسويق وبيع منتجاتهم المحلية من حليب "غير مبستر"، وألبان، وروب وقشطة وقيمر، واعتبار بيعه مخالفة سيحاسبون عليها، إن ما بيعت منتجاتهم في المزارع أو البيوت أو المحلات التي تسوق لهم!

ويعد هذا قرارا سيضيق على أرزاق ناس وسيضغط على ميزانيات أناس آخرين! فأصحاب المواشي الذين يجدون في بيع هذه المنتجات مصدراً للدخل، بين ليلة وضحاها أغلق عليهم هذا المصدر، ولا حاجة لنا أن نخوض في المستوى الاقتصادي المتواضع الذي ينحدر منه أصحاب هذه المواشي، والذي هو معلوم لوزارة الصحة، ما قد يضطر فيه أصحاب هذه المواشي إلى إهدار هذه "النعمة" في المجاري أعزكم الله إن فاضت عن حاجتهم، ومنعوا من تسويقها.

ومنع تسويق الحليب المحلي، يعني أن الناس ستضطر لشراء الحليب ومشتقاته من شركات الألبان والمصانع، الأغلى سعراً والمليئة بالمواد الحافظة! ما المشكلة بالضبط؟ لنفهم سبب هذا القرار! هل الأبقار تعاني من مرض ما؟ جميع الأبقار تخضع لرقابة الثروة الحيوانية، وأصحابها يمتلكون جميع التراخيص لامتلاكها! هل هناك شكوى من شركات الألبان من عزوف الناس عن شراء منتجاتها؟ هي من جنت على نفسها بعد أن رفعت أسعارها وضغطت على ميزانيات الأسر، فدفعتهم لاختيار البديل المحلي الأرخص. وإن كان السبب - كلمة حق أريدَ بها باطل - أن الحليب غير مبستر وقد يكون ناقلاً للأمراض، فنحن نقول إن الناس هنا لا يشربون هذا الحليب إلا بعد غليه، ألا يكفي ذلك لقتل الجراثيم؟

كنا نتمنى دعم أصحاب المواشي لتأمين المملكة غذائياً، وتوفير حاجتنا من الحليب ومشتقاته عبر تشجيع المنتج المحلي، عوضاً عن هذا القرار!.

» ياسمينة: أعيدوا النظر بالقرار.

*كاتبة بحرينية

P 16
Link